القوى البرلمانية، الامر الذي سوف يكون له تأثير، أيضاً، في عملية تشكيل الحكومة المقبلة، ولونها، وفي عملية صنع القرار فيها، فهي، أيضاً، انعكاس ـ بمختلف احتمالاتها ـ للمناخ السياسي العام، ومؤشر، في الوقت عينه، الى النهج السياسي المقبل، والى القيود التي سوف تحكمه، أو تشكل عامل ضغط، أو كبح، او دفع، او تكريس، لكل واحد من الخيارات السياسية المطروحة على الساحة الحزبية ـ السياسية في اسرائيل.

خامساً: وآخر سبب لتزايد الاهتمام الاقليمي، والدولي، بالانتخابات الاسرائيلية، هو كون هذه الانتخابات، تستهل، الى حد ما، العقد الثالث من عمر الاحتلال. وهذا الاهتمام المتزايد بالانتخابات ومجرياتها، وذاك الترقب المشوب بالحذر بالنسبة الى نتائجها، مبعثهما تقديرات لخبراء في شؤون الانتخابات واتجاهات الرأي العام، وتوقعات الخبراء في السياسة الخارجية والامنية، ملخّصها انه اذا اسفرت تلك الانتخابات عن نتائج احدثت خللاً في ميزان القوى البرلماني بين الحزبين الكبيرين (بحجم عشرة مقاعد) لصالح أي منهما، فان مثل هذه النتيجة سوف تكون نهاية لمسار التعادل، أو شبه التعادل، في ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين، الذي بدأ في دورة الكنيست العاشر (١٩٨١)؛ وسوف تفسح له في المجال للبقاء على رأس السلطة لفترة لن تقل عن عقد آخر من الزمن. واذا أضفنا الى هذه التقديرات توقعات الخبراء في السياسة الخارجية والامنية، بأن العقد الثالث من عمر الاحتلال لا بد وان يكون العقد الذي تحسم فيه اسرائيل ـ بغض النظر عن الحزب الحاكم فيها ـ خياراتها السياسية ازاء مصير الضفة والقطاع، واستطراداً ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، فان الحسم في الانتخابات المقبلة لصالح أي من الحزبين الكبيرين، كواحد من الاحتمالات التي قد تسفر عنها الانتخابات العامة، سوف يعين تكريس النهج السياسي للحزب الذي سوف يتولى الحكم لفترة طويلة نسبياً، وتعتبر كافية، من وجهة نظر العديد من المراقبين السياسيين، لوضع الخيار السياسي الذي يتبنّاه الحزب الحاكم موضع التنفيذ. وبطبيعة الحال، فالنتائج التي قد تترتب على هذا الخيار السياسي، أو ذاك، لن تقتصر تأثيراتها وانعكاساتها على الساحة الاسرائيلية الداخلية، بل سوف تطاول، أيضاً، الوضعين، الاقليمي والدولي، على حد سواء. فالتوجه الاسرائيلي نحو الحسم في الخيارات السياسية سوف يفرض على أطراف النزاع بشكل خاص، وربما بدرجة أقل على الاطراف المعنية به، ان تحسم هي، أيضاً، خياراتها ازاء أزمة المنطقة، وكذلك مواقفها ازاء كل من الخيارات السياسية الاسرائيلية الذي قد تفرضه نتائج الانتخابات المقبلة في اسرائيل.

في ضوء ما تقدم، تتضح الاهمية المعلقة على نتائج الانتخابات الاسرائيلية، اقليمياً ودولياً. فهي سوف تحدد ، بمختلف احتمالاتها، ليس فقط اطار ومضمون الخيار السياسي الاسرائيلي في العقد الثالث من عمر الاحتلال، بل، أيضاً، امكانات ترجمته الى واقع سياسي.

وبهذا المعنى، فكل واحد من هذه الاحتمالات سوف يدفع الى واجهة العمل السياسي هذا الخيار، او ذاك، أو يشكل عامل كبح لبعض هذه الخيارات، أي تكريس خيار المحافظة على الوضع الراهن، وتكريس حالة الجمود والشلل السياسي التي قد تقود المنطقة واسرائيل الى خيارات اخرى، غير سياسية، للخروج من الطريق المسدود.

فما هي هذه الاحتمالات ؟ وما هي السيناريوهات السياسية التي قد تترتب على كل منها ؟ وكذلك ما هو المدلول السياسي لميزان القوى البرلماني الذي قد يترتب على كل من هذه الاحتمالات ؟

قبل ولوج مسار التوقعات المستقبلية هذه، والآثار التي قد تترتب على كل منها، من المفيد